الأمم المتحدة

A/66/PV.123

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **١٢٣**

الجمعة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

تأبين فخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مما يبعث على الحزن في نفسي أن أقوم بتأبين فخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز، رئيس جمهورية غانا، الذي تُوفي في ٢٤ تموز/يوليه.

بمزيد من الحزن نودع فخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز. بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة أقدم تعازينا القلبية إلى زوجة الفقيد وأسرته، وإلى حكومة غانا وشعبها.

قبل هذا الوقت العصيب من الحزن والحداد، تولى السيد ميلز أرفع الوظائف، إذ عمل استاذا للقانون. وكان موظف خدمة عامة نال إعجابا وكان متحمسا جدا للرياضة. وبوصفه رئيسا لغانا، كان يُنظر إليه على نطاق واسع بوصفه قائدا وراعيا ومحافظا على المبادئ ومتفانيا في عمله، وقدم مساهمات دائمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والحكم الصالح. وسيتذكره الملايين من أبناء غانا بوصفه رجل سلام كرّس نفسه حقا للديمقراطية وعمل جاهدا من أجل وحدة واستقرار بلاده. وبفضل قيادته، أصبحت غانا اليوم نموذجا للديمقراطية في المنطقة. وإرث السيد ميلز المتمثل في العمل الجاد والنزاهة والتضحية سيظل ناصعا ودائما لشعب غانا وللعالم.

أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف دقيقة مع التزام الصمت، ترحما على روح فخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الدول الأفريقية.

السيد إنتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف والاعتزاز لي أن أقوم بهذا التأبين المناسب بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك.

قبل ثلاثة أيام، تلقت أفريقيا بأسرها بشعور عميق بالصدمة والحزن النبأ المُحزن والمفجع عن رحيل رئيس جمهورية غانا، السيد جون إيفانز أتا ميلز. وبفقدانه خسرت أفريقيا نجما ساطعا كان يحلق في سمائها. وبينما نتوجه بأبصارنا إلى السماء ضارعين إلى العلي القدير، يصعب علينا تقبل الحقيقة المتمثلة في تلك الخسارة التي لا تعوض.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لقد كان السيد جون إيفانز أتا ميلز ابنا بارزا لأفريقيا أظهر التزاما قاطعا بتحسين نوعية حياة شعبه ورفاهه. وطيلة عمله السياسي، ناضل السيد ميلز من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي للناس العاديين من أبناء غانا. وفي تلك العملية، استهدف تحديدا الفئة الأقل حظا وبذل جهودا صادقة للوصول إليهم. وفي الحقيقة، أن القارة الأفريقية برحيله فقدت أحد أبنائها اللامعين، ورجل دولة متميزا ومفعما بالوطنية، وعنصرا في عملية التغيير، وفوق ذلك كله كان تجسيدا للنزاهة والتواضع.

إن الرئيس ميلز منذ توليه السلطة في عام ٢٠٠٨، كرّس طاقته واهتمامه لعملية التحول في غانا وتعزيز القدرة التنافسية لدى غانا في السوق العالمية. كما كان السيد ميلز مفكرا بارعا نال اعجابا واحتراما في جميع أرجاء القارة الأفريقية. أما في مهنته في ميدان القانون، فقد تدرج السيد ميلز في الرتبة ليصبح أكاديميا ومعلما رائعا، وكذلك عالما واسع المعرفة بموضوع الضرائب. وقد قام بتأليف عدد لا بأس به من المنشورات المتعلقة بالضرائب أضحت مصادر مرجعية في غانا وخارجها. وتولى منصب مدير دائرة ضريبة الداخل في غانا.

لقد كان الأستاذ، كما كان يُعرف شعبيا في وطنه الأم، يؤمن إيمانا راسخا بقدسية الكرامة الإنسانية. وكان شخصا ودودا، وجد دائما متعة في اقتسام معرفته وخبرته مع الأشخاص المحيطين به. كما كان رائع المزاج. ونادرا ما أبدى السيد ميلز انفعالا، حتى في ظل الظروف العصيبة للغاية.

وأفضل طريقة يمكن بها لأفريقيا والمجتمع الدولي ككل الاستمرار في تكريم ذكرى السيد ميلز وارثه تتمثل في تجديد التزامهما باحترام كرامة الإنسان، والديمقراطية والحكم القائم على المساءلة، والحرية والعدالة، وهي الامور التي كان يعتز بها كلها اعتزازا كبيرا خلال حياته.

وفي هذه المناسبة الجليلة، نعرب عن أعمق مواساتنا وتعازينا القلبية لغانا حكومة وشعبا، ولأسرة الرئيس الراحل. فليجعل الله العلي القدير روحه ترقد في سلام أبدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور – ليشتي، التي ستتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيدة مسكيتا بورغيس (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تكريماً لذكرى فخامة السيد جون إيفانز آتا ميلز، رئيس غانا. فبالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، أود أن أعرب عن تعازينا القلبية العميقة لغانا شعباً وحكومة، وأن أعرب لها عن كامل تعاطفنا وتضامننا معها. وتود مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ المحزونة أن تتقدم أيضا بتعازيها لعائلة الرئيس.

إن التاريخ سيتذكر الرئيس الراحل بسبب تفانيه وخدمته الطويلة الأمد لبلده وشعبه. فمن دوره كأستاذ في القانون إلى عمله كنائب للرئيس ومن ثم الرئيس، كان فعالا أثناء فترة محورية في تاريخ غانا والمنطقة. لقد عمل الرئيس ميلز بلا كلل لتحسين حياة شعب غانا. وأثمرت جهوده في النمو الاقتصادي الذي شهدته غانا وفي التقدم الذي أحرزته في بناء الديمقراطية وتوطيدها. وتحت قيادته، جرت الاشادة بغانا كنموذج للديمقراطية والاستقرار. أمّا رؤيته للمستقبل، فقد أسفرت عن نتائج ناجمة عن السياسات التي تركز على الاستثمار في الشعب المحلي، بغية كفالة عدم جنيه ثمار النمو الاقتصادي فحسب، بل أن يكون كذلك قادراً على المنافسة، وطنيا ودوليا.

والرحيل المفاجئ للرئيس ميلز، الذي كان يتمتع بصفات وخصائص كثيرة لا مجال لذكرها هنا، لا يحز في قلوب الغانيين فحسب، وإنما في قلوب الناس عبر العالم الذي سيتذكره بمودة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد فوكوبراتوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبية الشرقية، أود أن أعرب عن أصدق تعازينا لجمهورية غانا حكومة وشعباً لفقدان الرئيس جون آتا ميلز. ونتوجه أيضاً بأعمق مشاعر المواساة إلى أسرة الرئيس الراحل.

لقد كان الرئيس ميلز شخصية سياسية بارزة في القارة الأفريقية. فهو سيُذكَر لقيادته وتفانيه في العمل لبلده على طريق النجاح الديمقراطي والاقتصادي. ويجري الاعتراف على نطاق واسع بجهوده الرامية إلى تحسين نوعية الحياة وحقوق الإنسان لشعبه. وتحت رئاسة الرئيس ميلز، أحرزت غانا تقدما ملحوظا في شتى مجالات التنمية الاقتصادية وسط الازمة الاقتصادية العالمية. إن تفانيه في العمل وجهوده الدؤوبة لتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، فضلا عن اسهامه الهام في تعزيز السلام الإقليمي، موضع اشادة من المجتمع الدولي. ونأمل أن يكون إرث الرئيس ميلز مثالا بارزا في الجهود المستقبلية لقيادة بلده نحو التقدم والازدهار.

ونود أن نطلب الى وفد غانا أن ينقل لغانا حكومة وشعبا ولعائلة الرئيس ميلز الراحل ما يخالجنا من مشاعر التضامن والتعاطف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

السيد كازو (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إحياء لذكرى رجل عظيم البصيرة ورجل دولة.

بتاريخ ٤ تموز/يوليه، سقطت شجرة الباأوباب في سن مبكرة جداً بلغت ٦٨ عاماً، داخل أحد مستشفيات أكرا، في غانا. فانتشر نبأ وفاته بسرعة حول العالم. هنا في نيويورك، نجتمع اليوم لإحياء ذكراه – ليس احياء اخيراً، كما قيل، ولكن احتفالا بحياته التي كانت كاملة ومكرسة للنهوض ببلده وشعبه وقارته العظيمة والبشرية جمعاء.

إنني أتكلم بطبيعة الحال عن الرئيس جون آتا ميلز، الذي انتقل قبلنا الى الآخرة، بعد ثلاثة أيام من يوم ميلاده. لقد ولد في ٢١ تموز /يوليه ١٩٤٤ في تاركوا، غرب غولد كوست، التي أصبحت غانا بعد إعلان الاستقلال في ٦ آذار/ مارس ١٩٥٧.

لقد كان الرئيس ميلز خريج معهد العلوم الاقتصادية والسياسية بجامعة لندن، وحائزا درجة الدكتوراه في القانون من كلية الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة لندن، وحائزا منحة فولبرايت في كلية القانون بجامعة ستانفورد. كرس الرئيس ميلز أكثر من ربع قرن من حياته على هذه الأرض لتدريب الشباب في بلده. وكان أيضا أستاذا زائرا في كلية القانون بجامعة تمبل في فيلادلفيا وجامعة ليدن في هولندا.

الرئيس ميلز، الذي كانت نزاهته النادرة موضع اختبار على الدوام، بالإضافة إلى العديد من أنشطته الفكرية، انخرط في الحياة العامة، وخدم أمته على مختلف المستويات وفي مختلف القطاعات حتى تم انتخابه لأعلى منصب في الدولة عام ٢٠٠٩.

لقد قال رئيس هايتي، السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، أثناء تكريم الرئيس ميلز بعد وفاته، إن الرئيس ميلز، الذي ستقترن حياته الى الابد بفصل مجيد في التاريخ الغاني، شرّف عصرنا بطريقته الخاصة. وما من شك في أن ذكراه ستخلّف لغانا تراثا عظيما. في الواقع، تظل غانا مثالاً للاستقرار السياسي والديمقراطية يجعلها نقطة مرجعية دولية. فسلامتها الاقتصادية والاجتماعية القوية، والتنمية والنمو فيها، الامر

الذي كان على الدوام مثار اعجاب، جعلها نموذجا لغرب أفريقيا، ويجب إيلاء الفضل في ذلك لأصحاب الرؤية العظماء من قبيل الرئيس ميلز.

والى خلف هذا الرجل العظيم – الذي أشبهه مرة أخرى بشجرة البأوباب العظيمة – أود أن أتقدم مرة أخرى بتعازي مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ونحن على يقين بأنه تحت قيادة الرئيس الجديد، فخامة السيد جون دراماني ماهاما، سوف يتواصل تنفيذ مشاريع وبرامج الرئيس ميلز الكبيرة بغية تحقيق التنمية الدائمة في غانا، لما يعود بالنفع على أفريقيا بأسرها. وإلى أسرته المكلومة، والى شعب غانا، والى زملائه وأصدقائه وحلفائه الاقربين، والى الجامعة التي تخرج منها، نذكّر بأن هذا الرجل العظيم، والزوج المحب، والأب والراعي الصالح، والصديق والحليف المخلص قد خاض معركة جيدة – معركة طويلة لا مثيل لها في الاروقة والأماكن العامة وتحت أشجار البأوباب. فلنتبع خطاه، ونلتمس ظله، ونُبقي أحلامه حية من اجل عالم أفضل في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. أود أن أعرب لجمهورية غانا شعباً وحكومة عن اعمق تعازينا بفقدانها رئيس الدولة، فخامة جون إيفانز آتا ميلز. فبوفاة الرئيس ميلز، نشعر بالحزن لرحيل رجل الدولة العظيم، الذي قاد غانا في أوقات الرخاء وأرسى الاستقرار لأمته. لقد شهدنا في غانا استقرارا تنموياً في دولة ديمقراطية.

وتحت القيادة الحكيمة لجون آتا ميلز، كانت غانا شريكا للأمم المتحدة يعول عليه، إذ عمل بشكل متوازن وحكيم في منطقة هشة من غرب أفريقيا. وسوف يترك رحيل الرئيس ميلز فراغا هائلا في قلوب الشعب الغاني وأتباعه. ومع ذلك، نحن مقتنعون بأن الديمقراطية الغانية ستتغلب على هذه الخسارة، وبأن الانتخابات المخطط لها أن تجري في غانا خلال كانون الأول/ديسمبر من هذا العام سوف تبيّن للعالم مرة أخرى ماهية الدولة الغانية الناضجة سياسياً. نتمنى للرئيس ماهاما الحكمة والشجاعة لقيادة غانا صوب الانتخابات، بينما يعمل أثناء وجوده في سدنة المنصب على تعزيز الازدهار في دولة غانا العظيمة.

إن الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى تعرب عن تقديرها وامتنانها لما قدمه الرئيس ميلز من مساهمة ليس في بلاده فحسب، ولكن أيضا في المنطقة الافريقية والمجتمع الدولي بأسره. وعمل الرئيس ميلز بلا كلل من أجل رفاه أبناء شعب غانا. في هذا الوقت العصيب، نعرب عن مشاعر العزاء والمواساة لأحباء الرئيس ميلز وأسرته وكل أمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكيةالذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

السيد دي لورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): باسم البلد المضيف والشعب الأمريكي، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر الحزن والآسى لوفاة رئيس غانا، جون ايفانز أتا ميلز.

لقد تولى الرئيس ميلز قيادة غانا في فترة اتسمت بنمو وتنمية رائعين. وكما قال الرئيس أوباما في رسالة التعزية التي بعث بها:

> ”لقد عمل الرئيس ميلز بلا كلل من أجل تحسين حياة أبناء شعب غانا. وساعد في تعزيز النمو الاقتصادي في غانا في خضم ظروف عالمية اتسمت بالتحدي، وعزز من تقليد غانا القوي في الديمقراطية“.

لقد نهض الرئيس ميلز في السلام الإقليمي وعزز سمعة غانا بوصفها دولة رائدة في أفريقيا. وقبل تولي قيادة بلاده، عمل الرئيس ميلز بتميز في منحة فولبرايت للعلماء في الولايات المتحدة. وإبان رئاسته، قام بتشكيل شراكة عميقة بين غانا والولايات المتحدة. وقبل بضعة أشهر فقط استضاف الرئيس أوباما الرئيس ميلز في المكتب البيضاوي. ويعتبر رحيله خسارة كبيرة لنا جميعا في المجتمع الدولي. إن أفكارنا ودعواتنا اليوم تتجه نحو أسرته وجميع أبناء شعب غانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل غانا.

السيد كاندا (غانا) (تكلم بالانكليزية): إني أخاطب الجمعية العامة هذا الصباح بقلب يعتصر حزنا. فقدت غانا ابنا بارا لم يعرف الكلل، ألا وهو فخامة السيد جون إيفانز أتا ميلز.

لقد ألم به المرض فجأة ظهر يوم الثلاثاء، ٢٤ الموافق تموز/يوليه، ونقل على أثرها الى مركز طبي عسكري في العاصمة. ومن سوء الطالع أنه فارق الحياة حوالي الساعة ١٤/١٥، أي بعد ساعة ونصف من نقله إلى المستشفى. وسيسجل التاريخ ذلك اليوم بوصفه من أحزن الأيام التي مرت على غانا.

تميز الرئيس ميلز في جميع النواحي بالنزاهة والصدق، وفوق ذلك كله كان متواضعا للغاية. وكان يكن الاحترام للناس ونال احترامهم. ومن المدهش أن رجلا في منصبه عاش حياة اتسمت بالبساطة. وكان يحترم احتراما شديدا منصبه والشعب الذي خدمه. لقد كان فارسا لا يُشق له غبار.

تولى القيادة في غانا خلال فترة كانت فيه غانا بحاجة إلى السلام، وفوق ذلك كله، كانت بحاجة إلى التسامح. وكان ذكيا في تأديته ذلك الدور وأدار شؤون غانا بطريقة نالت إعجاب الجميع.

وكان الرئيس ميلز عالما وأستاذا مبرزا، ورياضيا شديد الحماس ومعلما مرموقا. لقد أتيحت لي فرصة وشرف فريدين للعمل في معيته رئيسا للمراسم عندما كان نائبا لرئيس الجمهورية، وبعد ذلك عندما أصبح رئيسا لجمهورية غانا. لقد ارتبطت به بعلاقة شخصية. كان رجلا نبيلا. وعلمنا الفضائل المجيدة المتمثلة في التواضع والبساطة. كان يقول لنا دائما: ”أدوا عملكم بصدق وإخلاص وسوف تُكافأون دائما“. إن وفاته خسارة هائلة ومؤلمة.

ومهما يكن من أمر، فمن الحكمة عدم التشديد على الكيفية التي نموت فيها، بل على الكيفية التي نعيش فيها حياتنا. إن الجائزة التي منحها إياه أبناء غانا يمكن أن تلخص ميراث حياته، أي جائزة Asomdwehene. وكلمة ”Asomdwehene“ في لغة اكان الغانية، تعني ”ملك السلام“. وهو الذي بشر بالتعايش السلمي، وتحاشى الانقسام، وعاش وقاد بمثابة الأب للجميع. لذلك، بينما نتفجع على رحيله، يجدر بنا بصورة مماثلة أن نحتفل بحياته التي زخرت بالمنجزات. وسوف يُسجى جثمانه للإلقاء نظرة الوداع عليه في يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس في أكرا. وستجري مراسم جنازته ودفنه في ٩ آب/أغسطس.

نيابة عن الرئيس جون دراماني ماهاما وحكومة غانا وشعبها، وأود أن أعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا للجمعية العامة والأمين العام على الحفل التأبيني هذا الصباح وعلى كلمات التأبين الرقيقة والحارة التي أُدلي بها تكريما لذكرى بطل فذ في ساحات الديمقراطية وسيادة القانون والسلام، ألا وهو السيد جون إيفانز أتا ميلز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن ننتقل إلى البند التالي، أعلق الآن الجلسة لفترة قصيرة انتظارا لبيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لمشروع القرار A/66/L.56، التي ستقدمه إدارة الشؤون الإدارية.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١١/٠٠ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

مشروع القرار A/66/L.56

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة ٢، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أن تحيل البند ١٩ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة ١٠٨، المعقودة في١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، أن تنظر في البند ١٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة، واعتمدت المقرر ٥٦١/٦٦. وفي إطار البند ذاته، اعتمدت الجمعية المقرر ٥٤٤/٦٦ (ب) في جلستها العامة ١٠٩، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢.

سنعتمد بعد قليل اليوم مشروع قرار (A/66/L.56) يؤيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المعنونة ”المستقبل الذي نريد“. واسمحوا لي أولا أن أعرب مجددا، باسم أعضاء الأمم المتحدة، عن امتناننا الصادق لحكومة وشعب البرازيل على استضافتهما لمؤتمر ريو+٢٠، وعلى حسن ضيافتهما. فالبرازيل لم تدخر أي جهد لتقديم الدعم المطلوب لكفالة نجاح ذلك المؤتمر التاريخي. كما أود أن أنوه بقيادة حكومة البرازيل، التي ساعدت الدول الأعضاء على التوصل إلى الوثيقة الختامية التي ستفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة. كما أود أن أنوه بالقيادة المقتدرة للأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، في جميع مراحل العملية.

إن المؤتمرين اللذين عقدا بريو في عام ١٩٩٢ وبجوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢ قد وضعا التنمية المستدامة على الخريطة، ولكن اجتماع ريو+٢٠ حدد رؤية جديدة للتنمية من أجل المستقبل التي تتسم بالعدل وشمول الجميع وتأخذ بعين الاعتبار الموارد المحدودة لكوكبنا. لقد حددنا المستقبل الذي نريد. الآن المهم هو التنفيذ. وتم إطلاق عدد من العمليات في ريو، ولكن لكي تحقق النجاح فنحن بحاجة إلى التعاون الإنمائي.

يجب أن يستمر التعاون الإنمائي الدولي في تأدية دور رئيسي في إيجاد الحلول للتحديات العالمية التي تواجهنا. يجب أن يصبح التعاون الإنمائي أوسع نطاقا وأوثق. يجب أن يتخطى كثيرا حدود المساعدة الإنمائية. ينبغي لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات أن يكونا جزءا من التنمية لكي تصبح فعالة ومستدامة. وينبغي الوفاء بالالتزامات. أنا سعيد جدا لأن مكتبي وأنا شخصيا تمكنّا أيضا من الإسهام في العملية التحضيرية، بما في ذلك عن طريق تنظيم المعتكف والحوار الرفيع المستوى. كما أنني ممتن على إتاحة الفرصة لنكون جزءا من هذا المؤتمر التاريخي والتكلم في جلستيه الافتتاحية والختامية.

ويسرني جدا أن أرى أن الجمعية العامة سوف تستمر في القيام بدور محوري في تحقيق التنمية المستدامة. لقد رسمت الدول الأعضاء معالم الإجراءات التي ستقوم بها إذ ناقشت تعريف هدف التنمية المستدامة، وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى، وصياغة إستراتيجية تمويل فعالة للتنمية المستدامة، وإنشاء آلية تيسير تُعزز التنمية، ونقل ونشر التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا، واعتماد طرائق المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤.

في هذا الصدد، أتمنى النجاح للممثلة الدائمة للبرازيل في دورها كميسرة لإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أنا متأكد من أن خلفي سوف تقود باقتدار كل هذه العمليات. وبالتالي، فإننا باعتماد مشروع القرار A/66/L.56 اليوم، إنما نفتح فصلا جديدا. وأنا واثق أنه سيكون فصلا ناجحا إذ التزم رؤساء دولنا وحكوماتنا

بالسير على الدرب من أجل مستقبل مستدام جديد بالنسبة لنا جميعا.

أود أن أختتم بياني بما قلته في ريو قبل بضعة أسابيع. لا يمثل مؤتمر ريو+٢٠ غاية بل بداية جديدة والوعد بحياة أفضل بالنسبة لنا ولأطفالنا وللأجيال المقبلة.

تنتقل الجمعية الآن إلى النظر في مشروع القرار A/66/L.56.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسجل في المحضر البيان التالي للآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في مشروع القرار A/66/L.56، تؤيد الجمعية العامة الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، المرفقة بمشروع القرار.

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في الفترة من ٢٠-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في ريو دي جانيرو، البرازيل. اعتمد المؤتمر وثيقة ختامية حددت اتفاقات على رؤية مشتركة للمستقبل، وتجديد الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة، والمجالات الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما في ذلك إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى، وإطار عمل ومتابعة في المجالات الهامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، واعتماد الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ووسائل التنفيذ.

وفقا لأحكام الفقرات ٨٤، ٨٦، ٨٨، ١٨٠، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧٣ و ٢٨٣ من الوثيقة الختامية، تقرر الجمعية العامة تأسيس منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى، بالاستفادة من مواطن القوة لدى لجنة التنمية المستدامة و من تجاربها ومواردها وطرائق مشاركتها الشاملة،واستبدال اللجنة في وقت لاحق. ويتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى متابعة تنفيذ تدابيرالتنمية المستدامة، وينبغي أن يتجنب التداخل مع الهياكل والهيئات والكيانات القائم ة بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

وتقرر الجمعية القيام بعملية تفاوض حكومية دولية مفتوحة وشفافة وجامعة، في إطار الجمعية العامة، لتحديد شكل المنتدى الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية، توخّيا لعقد أول اجتماع للمنتدى الرفيع المستوى في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وسوف تنظر أيضا في ضرورة تعزيز التضامن بين الأجيال من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، بما في ذلك عن طريق دعوة الأمين العام إلى تقديم تقرير بشأن هذه المسألة.

وتلتزم الجمعية بتعزيز الدور المنوط ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تحدد جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتضطلع بدور النصير الرسمي لقضايا البيئة العالمية. وتؤكد من جديد القرار ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ المنشئ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تعزز ولاية البرنامج، وكذلك إعلان نيروبي وإعلان مالمو الوزاري.

وفي هذا الصدد، ستتخذ الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، قرارا بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والارتقاء به على النحو التالي: ضم جميع بلدان العالم إلى عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتخاذ أي تدابير أخرى لتعزيز إدارته واستجابته وخضوعه للمساءلة أمام الدول الأعضاء؛ توفير موارد مالية مأمونة ومستقرة وكافية، وزيادة حجمها، وذلك من الميزانية العادية للأمم المتحدة

ومن التبرعات لتمكينه من أداء ولايته؛ تعزيز صوت برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقدرته على الوفاء بولايته التنسيقية داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقوية مشاركة البرنامج في هيئات التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة، وتمكين البرنامج من قيادة الجهود المبذولة لصوغ الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ التشجيع على تمتين الصلة بين العلوم والسياسات، استنادا إلى الصكوك الدولية والتقييمات وأفرقة الخبراء وشبكات المعلومات القائمة، بما في ذلك عملية توقعات البيئة العالمية، باعتبارها واحدة من العمليات الرامية إلى الجمع بين المعلومات والتقييمات لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة؛ ونشر المعلومات البيئية القائمة على الأدلة والعمل على تبادلها، وتوعية الرأي العام بشأن القضايا البيئية الأساسية والناشئة؛ وتقديم خدمات بناء القدرات للبلدان، ودعم الحصول على التكنولوجيا وتيسيره؛ والقيام تدريجيا بتوحيد وظائف المقر في نيروبي، بالإضافة إلى تعزيز حضوره على الصعيد الإقليمي، بغية مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تنفيذ سياساتها البيئية الوطنية، مع التعاون بصورة وثيقة مع سائر الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة؛ وضمان المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بالاعتماد على أفضل الممارسات والنماذج من المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة، واستكشاف آليات جديدة لتعزيز الشفافية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

وبالاستناد إلى برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، تدعو الجمعية إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وذلك إدراكا لأهمية اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعو الجمعية العامة إلى تحديد طريقة تسيير أعمال المؤتمر في دورتها السابعة والستين.

وتعتزم الجمعية العامة إرساء عملية حكومية دولية شاملة وشفافة بشأن أهداف التنمية المستدامة، تكون مفتوحة أمام جميع الجهات المعنية، من أجل وضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة. وسوف يُشكَّل، في موعد لا يتجاوز تاريخ افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، فريق عامل مفتوح يتألف من ٣٠ ممثلا ترشحهم الدول الأعضاء من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، بهدف تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والمنصف والمتوازن. وسيبت هذا الفريق العامل المفتوح منذ البداية في طريقة عمله، بما يشمل وضع الطرائق اللازمة، لكفالة أن تشارك الجهات المعنية ذات الصلة، وأصحاب الخبرة في المجتمع المدني والأوساط العلمية ومنظومة الأمم المتحدة، مشاركة كاملة في عمله من أجل توفير مجموعة متنوعة من وجهات النظر والتجارب. وسيقدم الفريق العامل إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية تقريرا يتضمن مقترحا بشأن أهداف التنمية المستدامة لكي تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة، وتنسق العماية التي يجب أن تكون متسقة مع العمليات المتعلقة بالنظر في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيقدم الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، المساهمات الأولية في أعمال الفريق العامل. وتطلب الجمعية إلى الأمين العام، في سبيل توفير الدعم التقني لهذه العملية ولأعمال الفريق العامل، أن يكفل تقديم منظومة الأمم المتحدة لجميع ما يلزم من مساهمات ومن دعم لهذا العمل بوسائل منها إنشاء فريق دعم تقني مشترك بين الوكالات وأفرقة خبراء مشتركة بين الوكالات حسب الحاجة، مع الاستعانة بكل ما يقدمه الخبراء من مشورة في هذا الصدد. وستُقدم إلى الجمعية العامة تقارير منتظمة عن سير العمل.

وتتفق الجمعية العامة على إرساء عملية حكومية دولية في إطارها، بدعم تقني من منظومة الأمم المتحدة، وبالتشاور

المنفتح على نطاق واسع مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وسيجري في إطار تلك العملية تقييم احتياجات التمويل، والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة، وتقييم المبادرات الإضافية، وذلك بهدف إعداد تقرير تقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تسهّل تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسوف تتولى الجمعية العامة تنفيذ العملية التي تنطوي على لجنة حكومية دولية تضم ٣٠ خبيرا ترشحهم المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، على أن تختتم أعمالها بحلول عام ٢٠١٤. وستنظر الجمعية في هذا التقرير وستتخذ الإجراءات المناسبة.

وتطلب الجمعية العامة إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية تحديد خيارات لوضع آلية للتيسير تعزز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها بسبل منها تقييم احتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا والخيارات المتوافرة لتلبية تلك الاحتياجات، وكذلك بناء القدرات. وتطلب إلى الأمين العام أن يعدّ، بناء على الخيارات المحددة وآخذا في الاعتبار النماذج القائمة، توصيات بشأن آلية التيسير لتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين.

وترحب الجمعية العامة بالالتزامات التي تعهدت بها طواعية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وطوال عام ٢٠١٢ جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والشبكات التابعة لها، وهي الالتزامات القاضية بتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومشاريع وإجراءات ذات منحى عملي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتدعو الأمين العام إلى تجميع هذه الالتزامات وتيسير الاطلاع على سائر السجلات الجامعة للالتزامات في سجل يتاح على شبكة الإنترنت. والغرض من هذا السجل، الذي يتعين تحديثه دوريا، إتاحة المعلومات المتعلقة بالالتزامات للجمهور على نحو كامل يتسم بالشفافية التامة.

وفيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على المقترحات، فإن بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية يحدد الفقرات الرئيسية في الوثيقة الختامية التي قد تؤدي إلى احتياجات إضافية من الموارد في إطار الميزانية العادية و/أو موارد خارجة عن الميزانية. والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية تتطلب مزيدا من الدراسة والمشاورات مع جميع الأطراف المعنية من أجل تحديد الطرائق بشأن كيفية تنفيذ المقررات الواردة في الوثيقة الختامية، وبعد ذلك، يقدم إلى الأمين العام إلى الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، تقريرا مفصلا عن االآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، والمرتبطة بتنفيذ مقررارت الوثيقة الختامية المتعلقة بالقطاعات المعنية، بما في ذلك التنقيحات اللازمة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وآثارها المحتملة على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، فإن أي آثار مترتبة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ و والبرنامج المقترح لفترة السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ للبرامج ذات الصلة سيتم عرضها على لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والخمسين، في حزيران/ يونيه ٢٠١٣، ووفقا لأحكام القرار ٢٦٩/٥٨.

الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية تدعو الجمعية العامة إلى اعتماد قرار يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويرتقي به. وفي هذا الصدد، ووفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فإن الأمين العام سوف يعود إليكم بتقرير عن الآثار المالية المحتملة عندما يُقَدَّم مشروع قرار الجمعية العامة بشأن الوثيقة الختامية.

إن تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية سيؤدي إلى احتياجات إضافية من الموارد في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وخلال فترة السنتين المقبلة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومع ذلك، وفي غياب طرائق أكثر تفصيلا لتنفيذها، فلن تتمكن الأمانة العامة في هذه المرحلة من تحديد المدى الكامل للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الناشئة عن مشروع القرار. وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فسيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرا مفصلا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لتنظر فيه في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن اللجنة الثانية ستنظر في دورتها السابعة والستين هذا الخريف في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/66/L.56، المرفق).

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.56، المعنون ”المستقبل الذي نصبو إليه“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اُعتمد مشروع القرار A/66/L.56 (القرار ٦٦/٢٨٨).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة دانيال (ناورو) (تكلمت بالإنكليزية): تتشرف ناورو بأن تتكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وهي مجموعة تتألف من ٤٣ عضوا هي الأكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، والتي تم الاعتراف للمرة الأولى باحتياجاتها ومواطن ضعفها التي تنفرد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني البيئة والتنمية بريو في عام ١٩٩٢.

في البداية، أود أن أشكر حكومة وشعب البرازيل وسكان ريو دي جانيرو لكونهم المضيفين الكريمين لهذه المؤتمرات التاريخية. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لمكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وعلى وجه الخصوص أن نشكر الرئيسين المشاركين، السيد جون آشي ممثل أنتيغوا وبربودا، والسيد كيم سوك ممثل جمهورية كوريا.

”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) يجسد الالتزامات التي ستمضي قُدُما بتطلعاتنا المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة. اليوم، أود أن ألقي الضوء على بعض الالتزامات التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

في ريو، دعا القادة الى مواصلة الجهود وتعزيزها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل. هذه هي المخططات الضرورية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. التقييمات التي أجريت مؤخرا تبيّن أننا مقصرون في التزاماتنا بموجب تلك الوثائق الختامية. وما دامت هذه الثغرات قائمة، فلن تتمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة التي نسعى اليها جميعا.

لقد حان الوقت أيضا لنا لنوجه اهتمامنا إلى المؤتمر القادم للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبنفس الطريقة التي مكننا مؤتمر ريو+٢٠، كمجتمع دولي، من التقييم، فإن الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الأصلي العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ستوفر فرصة مناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتقييم الأشواط التي قطعناها والأشواط التي لا يزال يتعين علينا قطعها. نحن نشكر المجتمع الدولي على دعمه، ونتطلع إلى العمل معا خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة من أجل وضع الهيكل اللازم لضمان نجاح المؤتمر.

ونحن ندرك بوصفنا أعضاء في الجمعية العامة أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصرنا. وبالنسبة لأعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الآثار الضارة لتغير المناخ تشكل تهديدا كبيرا لجهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. بالنسبة لبعض الأعضاء، فهي تمثل أخطر تهديد للبقاء والاستمرار، بما في ذلك من خلال فقدان الأراضي. ويسعدنا أن نرى مدى خطورة هذه المسألة يتجسد في الوثيقة الختامية، ونحن نتطلع إلى رؤية إجراءات حقيقية لتحويل القلق الذي أعرب عنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو إلى تغييرات تكفل استمرار وجود أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وما من شك في أن واحدا من أهم الاتفاقات التي تمخضت عن مؤتمر ريو هو قرار اتخاذ الإجراءات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن وضع هذه الأهداف العملية المنحى، التي ستكون ذات طابع عالمي وتنطبق على الجميع مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الوقائع والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية، لمهمة تستحق منا الاهتمام. وإذا إريد لهذه الأهداف أن تجسد التنوع الغني لمجتمعنا العالمي، فنحن نرى أنه من الضروري أن يكون هناك تمثيل ملائم للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الفريق العامل. نظرا لأهمية إطار ما بعد عام ٢٠١٥ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، نقترح أيضا أن يدرس الأمين العام دعوة ممثلين من الدول الجزرية الصغيرة النامية ليكونوا جزءا من الفريق الرفيع المستوى التابع له المعني بتخطيط التنمية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

نبدأ الآن العمل الحقيقي لمؤتمر ريو+٢٠، بضمان تنفيذ التزاماتنا بحيث ترى شعوبنا الفوائد في الميدان. ويتطلع تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى العمل بالتعاون مع الآخرين لضمان المستقبل الذي نصبو إليه.

السيد إيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة، وهي، فيجي وجمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو وبالاو وساموا وجزر سليمان وتونغا وتوفالو وفانواتو، وبلدي، بابوا غينيا الجديدة.

انضممنا إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار ٢٨٨/٦٦ اليوم، ونؤيد أيضا بشكل جماعي البيان الذي أدلت به ممثلة ناورو بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ونعرب عن تقديرنا للجهات الكثيرة المختلفة التي عملت بجد لتنجح عملية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠): أولا إلى الرئيسين المشاركين، سفيري أنتيغوا وبربودا وجمهورية كوريا، إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، تحت القيادة المقتدرة للسيد شا تسو كانغ، وبالتأكيد للرئاسة البرازيلية وسكان ريو دي جانيرو على استضافتنا خلال انعقاد المؤتمر. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أشيد بشكل خاص بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بأميننا العام، السيد بان كي-مون، على جهوده الدؤوبة.

وتعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ نجاحا في سبيل دفع عجلة التنمية المستدامة. إن الوثيقة التي اعتمدناها للتو (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، شاملة للغاية، وتوفيرا للوقت سوف أركز على جانبين فحسب.

أولا، فيما يتعلق بالمحيطات، تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ النتيجة خطوةً حاسمةً نحو المحافظة على المحيطات واستخدامها المستدام. وتتسم الوثيقة الختامية التي لدينا بكونها استشرافية وعملية في الوقت نفسه. لقد اعترف العالم بأهمية الدور الذي تؤديه المحيطات في الحياة اليومية لجميع الناس. ويغطي الجزء

المعني بالمحيطات العديد من المسائل الهامة. لقد حققنا خطوة الى الامام بشأن استدامة مصايد الأسماك، وحماية الشعاب المرجانية وتحمض المحيطات، وتخصيب المحيطات، والتلوث البحري، وإدخال الأنواع البحرية الغريبة، ونقل التكنولوجيا، وارتفاع مستوى سطح البحر والتحاتّ الساحلي، والإعانات وإصلاح المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. الأهم من ذلك، أننا نعطي البلدان الأدوات اللازمة لمساعدة أنفسها في تحديد وتطوير استراتيجياتها من أجل جني أكبر فائدة من مواردها من المحيطات. وترى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الوثيقة الختامية كأساس متين لتحديد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المحيطات. في الواقع، نحن نتطلع إلى عمل اللجنة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وننوه بالتعليقات التي أدلى بها ممثلة ناورو في هذا الصدد.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن نتائج مؤتمر ريو+٢٠ مشجعة ومدعاة للتنبيه أيضاً. فهي تسلط الضوء على خطر فقدان أراضي الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهذا يعني للبعض منا فقدان أراضينا واختفاء دولنا. وتنص الوثيقة حقاً على أن هذا يمثل ”أشد الأخطار التي تهدد بقاءها وقدرتها على الصمود“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ١٧٨). في الوقت نفسه، يبحث مؤتمر ريو+٢٠ عن طريقة عملية إلى الأمام. وعلى وجه الخصوص، إن المؤتمر العالمي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي سينعقد في عام ٢٠١٤، سوف يوفر لنا الإجابات المتعلقة بأوجه ضعفنا الفريدة من نوعها والخاصة. وهو سيتيح لنا الفرصة لعرض الإنجازات التي حققناها، حيث نحن نقود العالم بشأن تحقيق التنمية المستدامة ونشعر بالفخر حقا إزاء ذلك. ومنطقة المحيط الهادئ فخورة بأن تعرض استضافة المؤتمر.

وهناك أيضا بعض الامور الرمادية حيث أن الوثيقة الختامية غير واضحة. فعلى سبيل المثال، لا نعرف ما الذي سيحدث لاستعراض برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، اللذين كانا يجريان على أساس مرة كل سنتين في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ونحن نتطلع إلى مناقشة هذا الموضوع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بكم على جهودكم الدؤوبة في هذا الصدد.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لاعتماد الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو اليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي انعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه. كما نود أن نهنئ البرازيل على عملها الممتاز في استضافة هذا الحدث.

إن المستقبل الذي نصبو اليه لم يتحدد جيداً في هذه الوثيقة، فهي تفتقر الى الكثير مما هو مطلوب من أجل كفالة عدم انقراض الجنس البشري. ونظراً لأن الحياة أفضل من الموت، فإن البشر لن يسمحوا بانقراضها دون صراع. كوكبنا وطبيعتنا يمكن أن يعيشا بدوننا، ولكننا لا نستطيع نحن أن نبقى على قيد الحياة بدونهما. والسيناريو الأسوأ هو أن حياة الإنسان يمكن أن تنقرض؛ للأسف، هذا ليس مجرد سيناريو. فجميع البيانات العلمية المتاحة والوثائق ذات الصلة للأمم المتحدة تروي حكاية التدهور التدريجي للنظم الإيكولوجية ونوعية حياة الجنس البشري. وفي الوثيقة التي اعتمدناها اليوم، تعتبر الأرض كمستودع للموارد، والبشر لا يقدّرون بما فيه الكفاية خصائصها بوصفهم سكاناً وجزءاً لا يتجزأ من الأرض الأم.

والمضاربات الاقتصادية هي السمة المميزة للرأسمالية التي تتغذى اليوم على الجنس البشري وعلى الطبيعة. والمسؤولون أساسا عن تغير المناخ الذي يؤثر على العالم وعلى كل بلد فيه قد نجحوا في كفالة أن يكون بروتوكول كيوتو عاجزاً عن التعامل مع آثار تغير المناخ. وتفتقر التنمية المستدامة الى ثلاثة أبعاد على الأقل: الأخلاق، والثقافة، والبيئة. وفي هذا الصدد، ستواصل فنزويلا الكفاح من أجل بروتوكول كيوتو وصلاحيته وضد سياسات الرأسمالية الضارة التي تدمر البشرية وكوكب الأرض. ويجب علينا كفالة عدم اعتبار الطبيعة سلعة لمصلحة القلة.

وبالنسبة الى اتخاذ القرار ٦٦/٢٨٨، المعنون «المستقبل الذي نصبو اليه»، تود وجمهورية فنزويلا البوليفارية أن تعرب عن تحفظاتها بشأن الفقرات ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٦٢ و ٢٢٥. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن قلقنا إزاء البيانات الصادرة عن بعض هيئات الأمم المتحدة التي تحاول تنفيذ بعض فروع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشكل مجتزأ، ولا سيما الفرع المتعلق بما يسمى بالاقتصاد الأخضر. فهي تحاول أن تتجاهل حقيقة أن رؤساء الدول والحكومات قد أكدوا على أن كل بلد يستخدم مختلف النُهُج والنماذج والرؤى والادوات التي تتماشى مع ظروفه الوطنية الخاصة في جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

والاقتصاد الأخضر ليس النموذج الوحيد المتاح لتحقيق هذا الغرض، وينبغي لسياساتنا أن تخضع لجميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وهكذا، ينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الأمانة العامة، أن تتبع اطر التنمية المستدامة بغية كفالة بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الختام، تطلب جمهورية فنزويلا البوليفارية في ما يتعلق ببيان تحفظاتها والبيانات التفسيرية السابقة التي أشرت إليها أن تدرج في محضر هذه الجلسة العامة للجمعية العامة، وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من الوثيقة التي اعتمدت اليوم. وتحقيقا لهذه الغاية، سيبعث وفدي رسالة الى الأمانة العامة بهذا الشأن.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا باتخاذ القرار ٦٦/٢٨٨ اليوم. لقد جاءت الوثيقة الختامية (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) نتاجا لأسابيع من العمل الذي قامت به الدول والمجموعات الرئيسية والأمانة العامة، هنا وفي ريو دي جانيرو على السواء، ونحن نشيد بكل هذا الجهد. ونود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للرئيسين المشاركين للجنة التحضيرية، السفيرين كيم سوك ممثل جمهورية كوريا وآشي ممثل أنتيغوا وبربودا، على عملهما؛ وبالطبع، للبرازيل التي استجمعت النص النهائي في شكل مكّننا من قبوله جميعا في ريو. فهذه المهمة لم تكن مهمة سهلة.

إن تحقيق توافق الآراء بشأن وثيقة معقدة كهذه، حتى قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى، كان أمراً إيجابيا ليس بالنسبة الى المؤتمر فحسب، وإنما أثبت أيضا أن العمليات المتعددة الأطراف يمكنها أن تضطلع بهذا العمل. ويسر نيوزيلندا أن العديد من المجالات ذات الأولوية تنعكس في النص النهائي. والفقرات المتعلقة بالمحيطات ومصائد الأسماك تمثل تقدما حقيقيا، ونأمل أن تتضمن أهداف التنمية المستدامة المقترحة هدفاً يتعلق بالمحيطات، الامر الذي يبيّن دورها الحاسم في صحة كوكبنا. ونحن نرحب بقرار عقد مؤتمر دولي ثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتنا بالذات عام ٢٠١٤، على ما نأمل، ومثلما تم اقتراحه فعلا في البيان الذي أُدلي به نيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في

المحيط الهادئ. ولقد سررنا أيضا للإشارة إلى إصلاح إعانات الوقود الأحفوري، على الرغم من أنه ليس قوياً مثلما اقترحنا أصلاً. ونرى ذلك الإصلاح هاما لتحرير الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة.

بالطبع كانت هناك بعض الجوانب التي شعرنا بدرجة أقل من السرور نحوها، بمن فيها عدم ورود أي إشارة لإصلاح الدعم الزراعي والحقوق الإنجابية. ولكن أود أن أكون واضحا. فبشكل عام تعتبر نيوزيلندا ريو+٢٠ نجاحا، وسوف نردد ذلك كثيرا وجهارا كلما اقتضى الأمر ذلك.

إن الوثيقة الختامية بطبيعة الأمر ليست غاية في حد ذاتها. فهي إلى حد كبير برنامج عمل من أجل السنوات الخمس الماضية حيث أنها تُرسي عمليات وجداول زمنية طموحة ليس أقلها ما يتعلق بالإصلاح المؤسسي. وإننا إذ نغتنم الفرص التي أتاحها مؤتمر ريو علينا أن نُبقي في الصدارة إدراكا مفاده أنه في هذا القرن الحادي والعشرين ما من تنمية مجدية سوى التنمية المستدامة التي تضم الأبعاد الثلاثة؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كذلك كان مؤتمر ريو+٢٠ معلما لمشاركة القطاع الخاص. وحقا كان من أهم المؤتمرات التشاركية في التاريخ إذ انعقد بمساعدة التكنولوجيات الجديدة. وهذا بشكل خاص ساعد على مشاركة الشباب الذين كنا نناقش مستقبلهم. فالتنمية المستدامة ليست مسألة خاصة قاصرة على الدول. إذ أن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات ذات المصالح يمكن أن تقدم مساهمات هامة، ويجب أن تكون كلها جزءا من عملية ماضية إلى الأمام. وبشكل عام، فإن الطريق من ريو سيبعث على التحدي كالطريق إلى ريو. وستقوم نيوزيلندا عن طيب خاطر بدورها في العمل الذي ينتظرنا.

أخيرا، لا بد لنا من أن نعرب عن حزننا إذ أنه لم يكن بالإمكان لبلدين صغيرين جدا واقعين في منطقة المحيط الهادئ، ألا وهما جزر كوك ونيوي، من المشاركة في مؤتمر التنمية المستدامة البالغ الأهمية، كما فعلا في مؤتمر ريو في عام ١٩٩٢ ومؤتمر جوهانسبيرغ في عام ٢٠٠٢. ولن أكرر مرة أخرى الأسباب الداعية إلى ذلك. فحسبي أن أقول أن أسرة بلدان منطقة المحيط الهادئ بأسرها والتي تمثل كلا لا يتجزأ تأسف لاستبعاد هذين البلدين، وتأمل أن لا يحدث ذلك مرة أخرى على الإطلاق. وفي نهاية المطاف، عندما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة، فإننا جميعا في هذا المركب.

السيد حسين (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد سر كندا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٨٨/٦٦، الذي يؤيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠). نود أن نغتنم هذه الفرصة لتكرار شكرنا لحكومة البرازيل وشعبها على استضافة هذا المؤتمر الناجح. كذلك نود أن نؤكد من جديد التزام كندا بالمساهمة مساهمة فعالة في العمل الهام الذي تم تدشينه في ريو، بما في ذلك وضع أهداف التنمية المستدامة التي ستكون جانبا رئيسيا من إطار عمل التنمية بعد عام ٢٠١٥.

(تكلم بالفرنسية)

بعد اتخاذ القرار، نود أن نشدد على أن كندا قدمت ملاحظة توضيحية بشأن الوثيقة الختامية لريو+٢٠ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، التي أوضحنا فيها مواقفنا بشأن الحق في مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية. وقُدمت المذكرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ليصير توزيعها بوصفها وثيقة رئيسية من وثائق المؤتمر.

السيد سيغِر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر حكومة البرازيل على استضافتها الرائعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وعلى

الدور الحاسم الذي قامت بها في نجاح المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أعرب عن الشكر والتهاني للرئيسين المشاركين في العملية، السفير جون آش والسفير كيم سوك.

ترحب سويسرا باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، المعنونة ”المستقبل الذي نريده“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، الذي كررنا فيه، نحن مجموعة الدول التزامنا بالتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يمكن الحكم على نجاح مؤتمر ريو+٢٠ من خلال الوثيقة الختامية فحسب، بل أكثر من ذلك بالعمل الذي سنضطلع به بناء على ذلك الإعلان.

لقد بدأنا في ريو عدة عمليات قادرة على تحقيق تقدم كبير. وسويسرا مستعدة للالتزام بتلك العمليات وتتوق إلى العمل مع جميع الأعضاء لضمان متابعة فعالة لمؤتمر ريو+٢٠. وترحب سويسرا بشكل خاص بالالتزام الذي قُطع في ريو لتعزيز أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم لتلك الأهداف أن تأخذ في الحسبان بصورة مماثلة الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة ويجب أن يتم تنسيق تطوير هذه الأهداف بحيث تتجاوز عملية ٢٠١٥. ونعلق أهمية كبيرة على سلاسة عمل الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة ونرحب بتشكيله.

ترحب سويسرا بإدخال مؤتمر ريو+٢٠ مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى البرنامج العالمي. فالوثيقة الختامية تمثل أساسا صالحا للعمل ونقطة انطلاق للإسراع في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. وسويسرا مقتنعة بأن الاقتصاد الأخضر يساعد البلدان الصناعية بنفس القدر الذي يساعد فيه البلدان النامية لأنه أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

السيدة باتمور (استراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تود أستراليا أن تغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر لحكومة البرازيل على قيادتها بوصفها البلد المضيف ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وتعرب أيضا عن شكرها للرئيسين المشاركين للمؤتمر، السفير جون آش، والسفير كيم سوك، وللأمين العام للمؤتمر السيد شا زوكانغ، على نشاطهم والتزامهم الجديرين بالثناء من أجل إنجاز الوثيقة الختامية (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق).

ترحب استراليا بالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ وتؤيد تأييدا كاملا المصادقة عليه. نعتقد أن الوثيقة تضع برنامجا متماسكا للتنمية المستدامة، ونتطلع قدما للعمل مع جميع أصحاب المصالح لتنفيذ هدف المستقبل الذي نريده.

ترحب استراليا بالموافقة على وضع طائفة من أهداف التنمية العالمية المستدامة. ونتوق إلى العمل مع الحكومات وأصحاب المصالح بشأن العملية لبلورة تلك الأهداف في السنة المقبلة، وخاصة ضمان إدماجها في خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥. وإن دعم البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ما انفك يمثل أولوية عليا بالنسبة لاستراليا. ويسعدنا أن ذلك الالتزام سيتعزز من خلال فريق الدعوة إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي شكله الأمين العام، وقد أسعد رئيسة وزراء أستراليا جوليا جيلارد تعيينها رئيسة مشاركة.

ترحب استراليا ترحيبا شديدا بإعطاء أولوية في مؤتمر ريو+٢٠ للحفاظ على المحيطات والبحار وإدارتها المستدامة. وتعمل استراليا بصورة بناءة مع طائفة من الدول، بمن فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية لتحقيق النتائج التي تشجع على إلغاء المعونات المالية الضارة التي تُقدم إلى صناعة صيد السمك وتقليص الحطام البحري الذي يوضح معنى تحمض المحيطات وضرورة القيام بعمل معزز بشأن التنوع البيولوجي بما يتجاوز السلطة الوطنية. وفي ذلك الصدد، ترحب أستراليا بقرار عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، الذي سينطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لتلك البلدان في الارتقاء ببرنامج التنمية المستدامة.

إن تعزيز الالتزام الدولي بالمساواة بين الجنسين يمثل أولوية عليا بالنسبة لأستراليا. ويسرنا أن أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا في التنمية المستدامة قد تجليا بوضوح في النص. ونرحب أيضا بالاتفاق الذي تم في مؤتمر ريو+٢٠ بتعزيز برنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة.

وكما قالت رئيسة وزراءنا في مؤتمر ريو+٢٠، فإن الخطوة المقبلة نحو تحقيق التنمية المستدامة يجب أن تحول هذه الكلمات إلى أفعال. وقد أسعد أستراليا أن أعلنت عن تقديم ١٨٠ مليون دولار لكي تستخدم في تمويل جديد من أجل تحقيق ذلك الهدف. ونتطلع إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠ التي سترسي الأسس اللازمة لتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

السيد أرخوندو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، تود دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن تعرب عن التنويه والشكر لجمهورية البرازيل الاتحادية حكومة وشعباً على استضافتها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي انعقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، وعلى عملها البارز خلال المؤتمر.

لقد انضمت دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٨٨/٦٦، المعنون ”المستقبل الذي نصبو اليه“، الذي اتخذناه توا في سياق اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يكرر الوفد البوليفاري موقفه المعرب عنه في ريو دي جانيرو بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه، والوارد في الوثيقة A/CONF.216/8، حيث نعرب عن تحفظاتنا إزاء بعض أجزاء وثيقة المؤتمر الختامية. ونأمل أن يظهر موقفنا على النحو الواجب في محضر هذه الجلسة العامة.

في ما يتعلق بتحفظاتنا، أثارت بوليفيا في المؤتمر النقاط التالية بشأن الاقتصاد الأخضر وهي تكررها الآن. إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ترفض اعتبار الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد وأداة جديدة لخصخصة الطبيعة والمجتمع في سبيل إحراز هدف ظاهره تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. لذلك، تحتفظ بوليفيا بموقفها من جميع الإشارات إلى الاقتصاد الأخضر وأي تفسير ينجم عنه ويمكن فهمه على أنه إضفاء طابع السلعة على وظائف ودورات الطبيعة، ودفع الاموال مقابل الخدمات البيئية، وسبل تجنب الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية، والتزامات البلدان النامية، وفرض شروط على التعاون التقني والتكنولوجي والمالي بالترافق مع الموارد القابلة للسداد وغير القابلة للسداد، بما فيها تلك المخصصة من جانب المؤسسات المالية الدولية لأجل تحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية. وتعتبر بوليفيا وتؤكد من جديد، كما ورد في الفقرة ٥٦ من وثيقة ريو الختامية، أن

> ”لكل بلد نهجه ورؤاه ونماذجه وادواته التي تختلف تبعا لظروف كل بلد واولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٥٦).

وأن للبلدان الحق السيادي في اختيار نُهُج ورؤى وظروف وادوات التنمية المستدامة الخاصة بها.

لقد اختارت بوليفيا، بوصفها دولة ذات سيادة، تحقيق رؤية العيش الكريم من خلال التنمية الشاملة في انسجام وتوازن مع أمنا الأرض، بغية بناء مجتمع عادل ومنصف بالترافق مع التضامن، واحترام حقوق سكان الريف الأصليين والشعب البوليفي ككل.

ومع مراعاة مبادئ القانون الدولي مثل المساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير المصير، والمساواة في السيادة بين جميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

والحق في التنمية في سياق ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون الدولي، تدرك بوليفيا أن وسيلتي التنفيذ والمرونة في اطار التنمية المستدامة هما أمران مهمان. لذلك، ينبغي عدم تطبيق أية شروط على مختلف الرؤى، والنُهُج، والنماذج، والأدوات التي تعتمدها الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتدرك بوليفيا في الوقت نفسه أن وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ستنفذ هذا القرار، وتحترم الاتفاق بين الدول الأعضاء من دون اعتماد العناصر التي لم يتم الاتفاق عليها في مؤتمر ريو.

ومع ذلك، تحتفظ بوليفيا أيضا بموقفها إزاء الفقرة ٢٢٥ من الوثيقة الختامية بشأن ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة، لأن ذلك ينطوي على إعادة هيكلة نظامنا الضريبي والرقابي، ويتعارض مع الدستور السياسي لدولة بوليفيا المتعددة القوميات حيث يؤثر على القرارات ذات الطابع السيادي البحت.

علاوة على ذلك، نؤكد أن تنفيذ هذه الفقرة يمكن أن ينطوي على فرض التدخل الخارجي، وتعهّدات يُحتمل أن تكون ملزمة، وشروط خارجية للتعاون الدولي، وهي امور ينبغي، أثناء المضي قدماً، عدم ربطها بما يسمى أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، لن نقبل بأي نوع من التقييم لتدابيرنا وسياساتنا الوطنية المتعلقة بالطاقة، أو رصدها، أو الإبلاغ عنها أو مراجعتها، بحيث يؤثر ذلك على سيادتنا الوطنية.

وتحتفظ بوليفيا أيضا، في جملة أمور أخرى، بموقفها إزاء مفهوم الاشكال المبتكرة للتمويل، الواردة في الفقرتين ٢٥٣ و ٢٦٧ من وثيقة ريو الختامية، التي يمكن أن تشمل أو تُفسّر بأنها مصادر متأتية من أسواق الفحم، وأسواق المياه وحقوق المياه، ودفع الاموال مقابل الخدمات البيئية، ومخططات لإضفاء طابع السلع على وظائف الطبيعية ودوراتها.

ثانيا، ذكرت بوليفيا في المؤتمر وتذكر هنا مرة أخرى تفسيراتها الخاصة بها للوثيقة نفسها. فبوليفيا، على سبيل المثال، تفسر مصطلح ”الأمن الغذائي“، الوارد في الفرع المعنون ”الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة“، بأنه تحقيق السيادة الغذائية في سياق عملية التعلم لإطعام الانسان نفسه من أجل العيش الكريم. ونحن نستمد هذا التفسير من تعريف المحفل العالمي بشأن سيادة الغذاء، الذي انعقد في هافانا، كوبا، عام ٢٠٠١، ألا وهو،

> ”حق الشعوب في تحديد سياساتها واستراتيجياتها الخاصة بها لإنتاج الاغذية، وتوزيعها، واستهلاكها بشكل مستدام، وهي تضمن الحق في الغذاء لكل السكان، على أساس الإنتاج الصغير والمتوسط الحجم، واحترام ثقافاتهم وتنوع أشكال الإنتاج الزراعي والتسويق وإدارة المناطق الريفية للفلاحين، وصيد الأسماك، حيث تؤدي المرأة دوراً أساسيا“.

وفي ما يتعلق بالفقرة ٢٧٢ من الوثيقة الختامية، تفسر بوليفيا عبارة ”تعزيز.. القدرات العلمية والتكنولوجية“ بأنها لا تشمل المعرفة الأكاديمية والمؤسسية فحسب، ولكن أيضا أشكال العلوم والتكنولوجيا التقليدية، والمعارف المحلية والمعارف المتوارثة عن الأجداد من السكان الريفيين الأصليين والشعب البوليفي في سياق التبادل الثقافي والحوار من اجل المعرفة.

وفي هذه المناسبة، أذكر بأن الجمعية العامة، وفي تاريخ هام هو ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، قد اتخذت القرار ٢٩٢/٦٤ المعنون ”حق الإنسان في المياه والصرف الصحي“، الذي يعترف بأن ”الحق في مياه الشرب المأمونة والنظيفة والمرافق الصحية هو حق من حقوق الإنسان الاساسية للتمتع الكامل بالحياة وبجميع حقوق الإنسان“. وعلى الرغم من أن الالتزامات المتعلقة بحق الإنسان في مياه الشرب والصرف

الصحي يتم التأكيد عليها مجددا في الفقرة ١٢١ من الوثيقة الختامية، تدرك بوليفيا أيضا أن الحق في مياه الشرب والصرف الصحي حق أساسي من حقوق الإنسان في التمتع الكامل بالحياة وبجميع حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، ستتناول بوليفيا هذه النقطة مرة أخرى في الدورة المقبلة للجمعية العامة، مسترشدين بالقرار المتخذ في هذه الدورة. وبالمثل، بعد سنتين من اتخاذ القرار ٢٩٢/٦٤، نرحب بأن تجري الاحتفالات بهذه العملية من جانب الشعوب والمجتمع المدني، مع التشديد على ''يوم المياه العالمي''.

السيد السويسي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يتقدم المغرب بالشكر الجزيل الى رئيس الجمعية العامة والأمين العام، وسفيري كوريا الجنوبية وأنتيغوا وبربودا على ما بذلوه من جهود دؤوبة خلال المفاوضات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

ويرحب المغرب بنتائج مؤتمر ريو+٢٠، الذي كان خطوة أولى في بناء عملية لا رجعة فيها لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أرسى ريو+٢٠ الأسس لبناء أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيتها المالية التي ينبغي أن تتبلور عن طريق الفريقين العاملين.

تأمل المغرب أن تلي مؤتمر ريو+٢٠ جهود محددة. وتوافق الآراء التاريخي الذي تحقق في ريو يبين استعداد المجتمع الدولي والتزامه بتحويل الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة إلى حقيقة، ولا سيما من خلال عملية ٢٠١٥.

تعرب المغرب مرة أخرى عن شكرها للرئيس على جهوده الدؤوبة.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب ترحيبا حارا بقرار الجمعية العامة الذي اعتمد رسميا الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة البرازيل مرة أخرى على قيادتها وضيافتها الكريمة وأشكركم أيضا يا سيادة الرئيس وأشكر الأمين العام على قيادتكما ومبادرتكما.

أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعلان عن نجاح مؤتمر ريو+٢٠. في الوثيقة المعنونة ''المستقبل الذي نريده''، أكدنا من جديد التزامنا الشديد بالتنمية المستدامة وأرسينا أساسا متينا لمستقبل مستدام للجميع. ومهما يكون من أمر، لن يكتمل نجاح ريو+٢٠ ما لم يتم القيام بأعمال تليه. علينا أن نفي بالوعود بالتزاماتنا وتنفيذها لكي نجعل من مؤتمر ريو+٢٠ تركة دائمة.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن دور الجمعية العامة حاسم. وأمامنا قدر كبير من العمل، بما في ذلك بلورة أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الإطار المؤسسي لهذه التنمية. وخلال العملية علينا أن لا ننسى الحكمة وحسن النية والروح التوفيقية والمرونة التي تشاطرناها خلال مفاوضات طويلة وقاسية بشأن الوثيقة الختامية. إن جمهورية كوريا ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بدورها في الجهود نحو التنمية المستدامة وتتطلع قدما إلى العمل مع الدول الأعضاء لتنفيذ التزامات مؤتمر ريو+٢٠.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي فخر البرازيل استضافة وترؤس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو٢٠+). أود أن أعرب عن تقديري لكم يا سيادة الرئيس، وإلى الأمين العام السيد بان كي – مون، والأمانة العامة بمجملها، وإلى الرئيسين المشاركين للعملية التحضيرية، السفير جون آش والسفير كيم سوك، وإلى جميع الدول الأعضاء والمشاركين على ما أنجزناه معا.

إن الوثيقة الختامية التي اعتمدناها لتونا، ''المستقبل الذي نريده'' (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، معلم هام في رحلتنا نحو التنمية المستدامة التي بدأت في ريو عام ١٩٩٢. لقد بدأنا معا

باتخاذ خطوة هامة نحو مستقبل أكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر ازدهارا. وكما ذكرت الرئيسة ديلما روسيف في الجلسة الختامية، فإن البرازيل مقتنعة بأن القرارات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء من خلال التعددية تمثل أفضل الأسس للنجاح في مساعينا الجماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تجسد الوثيقة الختامية التقدم الذي تحقق في العديد من المجالات الهامة، وتمهد الطريق أمام عملنا في المستقبل. فقد وضعنا مسألة القضاء على الفقر في قلب المناقشة الخالصة بالمستقبل الذي نريده. وقد بدأنا بأهداف التنمية المستدامة لكي نجعل تركيزنا وتوجيهنا منصبا على جهودنا الجماعية. أما المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي قمنا بإنشاءه فسوف ينسق العمل الذي نقوم به للنهوض بالتنمية المستدامة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسيكون قادرا بصورة أفضل على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ سياساتها. وثمة عناصر هامة أخرى تشمل اعتماد إطار عمل مدته ١٠ سنوات لبرامج تُعنى بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والقرار بإطلاق برنامج عمل بشأن معايير قياس أوسع صُممت لإكمال الناتج المحلي الإجمالي لكي يتسنى تحسين عملية اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة والاتفاق على القيام بمزيد من الخطوات المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له في مناطق تتجاوز نطاق الولاية الوطنية.

لقد كان مؤتمر ريو+٢٠ أيضا معلما للمشاركة المجتمعية المدنية. فقد شارك عشرات الألاف من الناس في القمة الشعبية. إن الحوارات بشأن التنمية المستدامة كانت طريقة ابتكارية لإشراك قطاعات متعددة من المجتمع في المناقشة. فقد شارك أكثر من مليون شخص في الاستفتاء الإلكتروني الذي اختار توصيات لتقديمها إلى رؤساء الدول والحكومات خلال المؤتمر. وانعقاد منتدى المدن الرئيسية ومنتدى المرأة وأكثر من ألف حدث جانبي، كلها بينت التعبئة المكثفة لذوي المصالح وحظيت بمساهماتهم. إن سجل الالتزامات تعبير ملموس عن المشاركة القوية للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجموعات الأخرى. لقد ساعد مؤتمر ريو+٢٠ على زيادة الوعي بالأهمية الحاسمة للتنمية المستدامة في أوساط الشباب. لذلك نعتقد بأنه سيكون له أثر دائم. وسيكون أساسا للأجيال المقبلة ينطلقون منه نحو بناء عالم مستدام توخيناه في ريو.

إن الوثيقة الختامية التي اعتمدناها من فورنا تضم عدة ولايات لتطوير عملنا، وهي ولايات ترتكز على قرارات اتخذناها في ريو. ومن بين تلك القرارات تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية لوضع أهداف إنمائية عالمية مستدامة تنظر فيها الجمعية العامة؛ وإنشاء عملية حكومية دولية تحت إشراف الجمعية العامة لإعداد تقرير يقترح خيارات بشأن وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة؛ والنظر في مجموعة من التوصيات مقدمة من الأمين العام من أجل تيسير وضع آلية للنهوض بالتنمية ونقل ونشر تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا.

أشكركم يا سيادة الرئيس على ما أوليتموني من ثقة بتوجيه الدعوة إلي لتيسير عملية تشكيل الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة. إني أثق بأنه سيكون بوسعنا إتمام المهمة ضمن الوقت المحدد لها. فأمامنا قدر كبير من العمل. وستنخرط البرازيل بنشاط فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بفيليا زامبيتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة أيسلندا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافيا السابقة، وصربيا؛ وبلدان علمية الاستقرار

والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، فضلا عن أرمينيا، وأوكرانيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ترحيبا شديدا باعتماد الجمعية العامة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المعنونة ”المستقبل الذي نريده“، (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). نود أن نعرب عن تقديرنا المخلص للبرازيل حكومة وشعبا على استضافتها للمؤتمر وتوفير كل ما يلزم من قيادة ودعم.

وكما ذكر على أعلى مستوى في ريو، نعتبر أن الالتزام السياسي المتجدد بالانتقال نحو التنمية المستدامة حصيلة رئيسية للمؤتمر. ويسرنا أيما سرور أننا تمكنا بصورة جماعية من التصدي للتحدي المتمثل في إدارة التنمية المستدامة. ونرحب بتجديد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وإنشاء منتدى رفيع المستوى. أما فيما يتعلق بالإدارة البيئية، فيسرنا القرار بترقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونعتبر أن تعزيز الدور الموكل للمجتمع المدني والسلطات المحلية في إطار الإدارة الجديد تطورا هاما. وسيساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بهمة في ترجمة تلك الالتزامات إلى حقيقة.

نرحب أيضا بالاعتراف في ريو بأن أي اقتصاد أخضر شامل يمثل أداة مفيدة وطريق واعد لتحقيق التنمية المستدامة. وما برحنا نؤيد وجهة النظر القائلة أنه بعد عقود من الثروة الابتكارية من خلال إتباع أكثر من نموذج اقتصادي تقليدي، لم يتصدى المجتمع الدولي بصورة حازمة لاستنزاف الموارد والتدهور البيئي والإجحاف الاقتصادي أو التهميش الاجتماعي.

ونحن نعتقد أنه ينبغي للاقتصاد الأخضر الشامل أن يعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي أن يسهم بشكل كبير في تحقيق القضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل كريمة ولائقة، وتحقيق الأمن الغذائي ومرونة النظام الايكولوجي.

وقبل عقد مؤتمر ريو+٢٠ وبعده، أجرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء حوارا بطريقة بناءة وسعوا في الوقت نفسه إلى تحقيق نتيجة طموحة. وكنا نود أن نرى أكثر من ذلك، ولكن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو توفر عددا من الفرص للقيام بمزيد من الإجراءات الفنية على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهمية تفعيل ومواصلة تطوير ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر ريو في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ويظل التزامنا قائما بالمشاركة الفعالة والبناءة مع الشركاء في المفاوضات والعمليات المقبلة التي أنشئت في ريو. كما أن طموحنا لا يزال قائما. إن التزامنا الجماعي بالقضاء على الفقر وتحسين حياة الناس وفي الوقت نفسه الحد بدرجة كبيرة من الضغوط على البيئة يتطلب ليس ما دون ذلك.

السيد يامازاكي (تكلم بالإنكليزية): وترحب اليابان باعتماد القرار ٢٨٨/٦٦ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المرفقة به. كما نود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا العميق لحكومة البلد المضيف، البرازيل، والرئيسين المشاركين ومكتب العملية التحضيرية على قيادتهم.

في مؤتمر ريو+٢٠، وُفرت لنا، نحن الدول الأعضاء، الفرصة لتعميق فهمنا للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتمكن المجتمع الدولي من توجيه رسالة إيجابية بشأن المضي قدما نحو اقتصاد أخضر. وأشارت الدول الأعضاء إلى أهمية الجهود الجارية لإقرار مفهوم الأمن البشري وتعزيزه. كما شددنا على أهمية اتباع نهج متمحور حول الإنسان في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر اليابان هذه النقاط عناصر هامة في الوثيقة الختامية.

وتمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء عملية حكومية دولية تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي اتفقنا على أنها يجب أن تكون متسقة مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تُدمج بها. وترى اليابان أنه بعد عام ٢٠١٥، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى صفا واحدا لتحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية الدولية البسيطة والواضحة والقابلة للقياس وسهلة الفهم.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، اتفقنا أيضا على إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة. بخصوص برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستشرح اليابان موقفنا بشأن مسألة زيادة الموارد المالية من الميزانية العادية خلال مفاوضات المتابعة القادمة.

وفي بيان وزير خارجية اليابان، السيد كويشيرو غيمبا، أمام مؤتمر ريو+٢٠، أعلن عن مبادرات المستقبل الأخضر في اليابان، وتتألف من المبادرات الثلاث التالية من أجل التنمية المستدامة: أولا، التزويج لمدن المستقبل التي نصبو إليها في جميع أنحاء العالم، وثانيا، الإسهام في الانتقال العالمي إلى اقتصاد أخضر، وثالثا، بناء مجتمعات مرنة. سوف تنفذ اليابان بشكل مطرد هذه المبادرات على أساس الأمن البشري.

وختاما، أود أن أؤكد للجمعية أن اليابان تلتزم التزاما تاما بالإسهام بشكل إيجابي في عملية متابعة ريو+٢٠.

السيدة كيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة مرة أخرى أن تهنئ حكومة وشعب البرازيل على قيادتهما في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. نود أن نقر بالإسهام الهام الذي قدمه رئيسانا المشاركان السفيران أشي وكيم سوك، وجميع الممثلين الذين أدلوا بدلوهم لتيسير اجزاء رئيسية من النص، وجميع زملائنا على العمل الجماعي بجد اللازم لتحقيق هذه النتيجة.

وكما قالت وزيرة الخارجية كلينتون في المؤتمر، تمثل الوثيقة الختامية (A/66/288، المرفق) تقدما حقيقيا للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالوثيقة الختامية، نود التأكيد مجددا على أن الولايات المتحدة لديها ملاحظات وتوضيحات إضافية بشأن عدة عناصر من الوثيقة الختامية. لقد قدمنا هذه الملاحظات والتوضيحات كتابة لإدراجها في السجل الرسمي للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.